Understanding Youth in Arab Countries

Tahar Harkat and Ahmed Driouchi

IEAPS

24 January 2018

Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/84184/
MPRA Paper No. 84184, posted 25 January 2018 07:38 UTC
فهم الشباب في البلدان العربية:

بقام: الطاهر حركات واحمد الدريوشى، معهد التحليل الإقتصادي والدراسات الاستشارية، IEAPS، جامعات الأخوين، إفراز، المغرب

By: Tahar Harkat and Ahmed Driouchi, Institute of Economic Analysis and Prospective Studies, IEAPS, Al Akhawayn University, Ifrane, Morocco

نبذة مختصرة:

(Driouchi & Harkat, 2017a; 2017b; 2017c; 2017d; 2017e; Harkat, Driouchi, & Achehboune, 2016a; 2016b; Harkat & Driouchi, 2017)

وهدف إلى تحليل حالة الشباب في الاقتصادات العربية. تشير النتائج إلى أن الفتيان والفتانة التي تتنافس فيها المرأة وضعفها لا تغير في الاقتصاد تم تتغير بين الأجيال. ولكن فيما يتعلق بسمات العمل، فقد تغير بشكل ملحوظ. وبهذا يتعلق بالتهديدات الاقتصادية الكلية، فإنها ملحوطة من طرف شباب البلدان العربية التي ليست عضوا في مجلس التعاون الخليجي أكثر من شباب البلدان التي تنتمي إلى هذا المجلس.

وتبين الأقسام الأربعة المتبقية أثر التعليم المهني والتعليم العام على متغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات الاجتماعية، حالة ومحددات بطاله الشباب، حالة ومحددات الشباب غير الملتحقين بالتعليم، وليس في العمل وليس في التدريب (NEETs)، وتأثير العائد الديمغرافي على هذه الفئة الأخيرة. وتشير النتائج التجريبيبة إلى أن وضع الشباب وتأثيرهما يختلف عن كل اقتصاد عربي إلى آخر.

الكلمات المفتاحية: الدول العربية، الشباب العربي، الجيل Y، البطالة، التعليم، العائد الديمغرافي، السياسات.

I32, I25, J11, J13, J68, M54, O11: JEL تصنيف
مقدمة:

إن أجيال الشباب هي المحرك الرئيسي للتغييرات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية في أي بلد. في حالة الاقتصادات العربية، أجريت التحقيقات تؤكد أن الشباب في الحالات التي تتمثل في تحسين الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والانفصال التي تشكل
(Choukeir, 2013) في إشراك الأفراد، فإن التفاعلات الملهمة مثل التفوق العاطفي عن العمل أو غير المتعلم، بدءاً من عام 2011، وقدمت بحوث أن الشباب هم الدافع الرئيسي للتغييرات في المنطقة العربية، وهم يمثلون في الوقت الحالي أكثر من 60% من مجموع السكان (Laiq, 2013).

وتشير العديد من الأبحاث إلى أن هذه الحركات السياسية هي نتيجة لنمو المساحة الاجتماعية والاقتصادية والبطالة والفقير.

ويمكن تقدير ذلك أيضاً بالاستبعاد الاجتماعي للشباب في الاقتصادات العربية.

بالمقارنة مع أجيال الأول سنًا الذين يعتبر الشباب أو جيل Y أكثر حكمة من الناحية التكنولوجية، حيث أنه الجيل الأول الذي يعيش في تكوين الإنترنت وتقنية المعلومات والإتصالات(WJSchroer, 2012). هذا الاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحدي الشباب العربي، حيث أنهم جميعاً يخضعون لمعلومات جديدة ويمكنهم التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

(2016a) Achehboune و Driouchi, Harkat تشير مساهمة للبلدان العربية.

وتسبب أي ثورة سياسية محتملة في المستقبل، تحتاج الاتصالات الاجتماعية إلى فهم الوضع الحالي للشباب العربي من أجل وضع سياسات و استراتيجيات انتقائية للشباب.

ويرجع هذا البحث إلى المساهمات السابقة في اقتصاديات الشباب ويفهد إلى الإجابة على أسئلة البحث التالية:

ما الفرق بين سمات الجيل الأصغر سنًا و الاجيال الأكبر سنًا؟

هل تتخلى الدول العربية خيارات بنية التعليم المهني والتعليم العام؟

ما هو وضع الشباب في سوق العمل؟

ما هي الفرقة بين المهن الشباب؟

ما هو الفرق بين المهن الشباب والإناث؟

ما هي الروابط السببية بين الشباب الغير الملتزم بالتعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب، والمغادرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؟

ويقسم البحث الثاني إلى خمسة أجزاء رئيسية تحتل: 1) الفرق بين سمات جيل الشباب والإناث. 2) الاختلافات التعليمية بين التعليم المهني والتعليم العام. 3) العولمة بين الشباب العربي. 4) الشباب العربي الفارق الملتزم بتعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب. 5) الدعم المديري والمعنوي للشاب العربي. وأخيراً، تتبع هذه الأقسام استنتاج ومناقشة.

1. الفرق بين سمات الأجيال الأكبر سنًا والأصغر سنًا:
يحلل بحث (2016a) Achehboune و Driouchi، Harkat اختلاف الصفات في الدول العربية ما بين ثلاثة أجيال تعرف على النحو التالي: الجيل الوطني العربي، أي بين سن 49 و 65 عاما، الجيل العربي الإقليمي، أي بين سن 36 و 48 عاما، والجيل العربي الرقمي، أي بين سن 15 و 35 عاما. وتحلل هذه المساهمة الأخيرة مجمولا من البلدان العربية التي تتضمن الجزائر، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، قطر، المملكة العربية السعودية، سوريا، و الإمارات العربية.

ويشير هذا البحث إلى الفرق بين هذه الأجيال الثلاثة من حيث سما العمل، والإدراك لمساهمة المرأة في الاقتصاد، والقيم، وتصوير التحديات الاقتصادية باستخدام تحليل التباني، والتحليل اللوغاريطي الخطي. ويستند هذا البحث على مسح أجراء .

(Shediac, Shehadi, Bhargava, Sammam, 2013) Booз

1) سمات العمل:

تم اختبار الفرق في سمات العمل بين الأجيال في جميع فرضيات مختلفة وهي: أخذ المبادرة، المرونة، روح الفريق، الرغبة في التدريس، السرية، القيادة، الالتزام بالمواعد، والاحترام. وتشير النتيجة إلى أن الجيل الأصغر له سمات عمل مختلفة عن الأجيال الأخرى. تظهر النتيجة أن الشريحة الأصغر تأخذ المزيد من المبادرات، أكثر مرونة، وتفضل العمل في فرق بدلا بالعمل بشكل فردي.

وفي الوقت نفسه، فإن الجيل الأصغر هو أقل ذكاء في الوقت المحدد وأقل احتراما في مساحة العمل.

يشير التحليل الخطي السجل إلى أن سمات العمل محددة لكل جيل واحد، وهذا يعني أن الجزء الأصغر الحايل لم تطبق أساليب العمل المستخدمة من طرف الأجيال القديمة.

2) تصور مساهمة المرأة في الاقتصاد:

يحلل بحث (2016a) Achehboune و Driouchi، Harkat الفرق بين تصور المرأة في الاقتصاد بين الأجيال الثلاثة من حيث: هل المرأة لها أدوار مهمة، هل يعتقد المجتمع من تعلم المرأة، هل يجدر المرأة توفير الرفاهية، هل تعتبر المرأة مساحة وطنية في الاقتصاد، هل تعتبر المرأة مساحة مالية في أسرتها، هل تؤدي المرأة دورا في تأمين مستقبل أطفالها، وأخيرا هل تعتبر المرأة حرة في مقابلة أشخاص جدد وتوسيع الحياة. وتشير النتائج التجارية إلى أن تصور المرأة لم يتغير على الأجيال، مما يدل على أن الطرقية التي تنظر بها الأجيال القديمة إلى المرأة هي نفس الطريقة التي ينظر بها إلى المرأة في العالم العربي في هذه الحقبة الحديثة.

3) القيم:

فيما يتعلق بالقيم، يتم تحليلها لدول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية غير الخليجية بشكل منفصل. هذه القيم هي الكرامة، الكرم، الصبر، الصبر، الصبر، الالتزام، الإنجاز، الإبادة، المغامرة، والدين. وتظهر النتائج أنه بالنسبة لكل البلدان العربية، لا توجد تغيرات كبيرة في القيم ما بين الأجيال، وهذا يعني أن الجوانب الثقافية وقيم تنتقل من جيل إلى آخر بنجاح.

4) إدراك التهديدات الاقتصادية الكلية:
إنهم الأجيال الأصغر في إدراك التهديدات الاقتصادية الكلية له أهمية قصوى، لأن هذا الجزء هل المحرك الرئيسي للحذف في جميع الاقتصادات تقديراً. وتتمثل هذه التهديدات الاقتصادية الكلي فيرارتف مستوى البطالة، ضعف نوعية الرعاية الصحية، اندما حرية التعبير، الافتراف إلى اليد، الأسلوب الأساسي، سوء نوعية التعليم، ارتفاع معدل الجريمة، إفراز الاستقرار السياسي، ارتفاع تكلفة الحياة، الثقافة، ارتفاع تكلفة الصحة، الرعاية، وارتفاع تكلفة التعليم. وتمتلك التحديات بالبالب عن الاختلافات في تصور التهديدات الاقتصادية الكلية بين الأجيال في مجلس التعاون الخليجي وتغير الخليجي.

إن تصور هذه التهديدات الاقتصادية الكلية لا يشير إلى أي تغير ملحوظ بين الأجيال بالنسبة لدور مجلس التعاون الخليجي الدول العربية الأخرى على السواء. لكن تشير التهديد إلى أن أفراد الشباب في بلدان غير مجلس التعاون الخليجي ينطرون إلى خيارات التعليم في الدول العربية:

II. خيارات التعليم في الدول العربية:

تحتاج الحكومات العربية إلى خط جمالي فيما يتعلق بتعليم يكانت بصيغة ملائمة لاستراتيجياتهم وبرامجهم، ليس فقط لزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس بل من أجل أن تكون لها آثار إيجابية على الاقتصاد الكلي. أنواع التعليم الموجودة في كل البلدان العربية هي التعليم العام، وذلك يشير:

تلقيح مساهمة Achehboune و Driouchi Harkat (2016b) تأثير نسبة التعليم المهني إلى التعليم العام التي تشير إلى نسبة الالتحاق بالمدارس المهنية كنسبة من الالتحاق بالمدارس العام، على متغيرات الاقتصاد الكلي المختلفة التي هي: الأطفال خارج المدرسة، الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي للأفراد، والمدة، والبطالة. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر هذا البحث الروابط السببية بين هذه المتغيرات.

1) اتجاهات نسبة التعليم المهني إلى التعليم العام في البلدان العربية

إن جميع البلدان العربية تقريباً لديها اتجاهات متزايدة في التعليم المهني إلى التعليم العام. البلدان ذات الاتجاهات الإيجابية هي الجزائر، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، وسوريا. أما بالنسبة لكل من قطر، الإمارات العربية المتحدة، وتونس، فلديهما اتجاهات سلبية في نسبة التعليم المهني إلى التعليم العام.

2) اختيار التعليم المهني في التعليم العام

وفي الاقتصادات العربية، يتبع على وضع سياسات تعليمية واتخاذ قرارات تستند إلى التحليل لفائدة الشباب.

في حالة الجزائر، فإن متغير الأطفال غير المتاحب بالمدارس يسبب في نسبة التعليم المهني إلى التعليم العام، مما يعني أن الاستراتيجيات القائمة تستهدف تأهيل المدرسة في وقت مبكر من خلال تنبيذ المزيج من التعليم المهني. ويشير التحليل الاتجاه إلى أن المزيد من التعليم المهني يؤدي إلى المزيد من فرص العمل في الجزائر. في حالة مصر، يتسبب الناتج المحلي الإجمالي للفرد والبطالة في نسبة التعليم المهني إلى التعليم العام، بالإضافة إلى ذلك، هذا الأخير يتسبب في الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد. ويشير التحليل إلى أن المزيد من التعليم المهني يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. فيما يتعلق بالأردن، يؤدي التعليم المهني إلى التعليم العام إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن تحليل
الانحدار يشير إلى أن الزيادة في التعليم المهني تؤدي إلى انخفاض في نصيب الفرد من النتائج المحلي الإجمالي، ولكنها في نفس الوقت تزيد من فرص العمل.

بالنسبة للكويت، إن نسبة التعليم المهني إلى التعليم العام تؤدي إلى النتائج المحلي الإجمالي للفرد. وفي هذه البلد، تؤدي 

المعدلات الأعلى في التعليم المهني إلى حد من عدد الأطفال غير المتمكنين بالمدارس. أما في لبنان، فإن الرابط السببي 

الواضح الموجود هو أن نسبة التعليم المهني إلى التعليم العام ناجمة عن الأطفال خارج المدرسة، مما يعني أن صباح السياسة 

يستهدفون المتسربين من المدارس من خلال توفير المزيد من التدريب. هذه الاستراتيجية الأخيرة لا تعمل في هذا الاقتصاد 

لأن تحليل الانحدار يشير إلى أن المزيد من التعليم المهني يقلل من النتائج المحلي الإجمالي للفرد ويزيد من الطلاب خارج 

المدرسة.

وفيما يتعلق بالمغرب، لم يتم العثور على أي إصابات، ولكن تحليل الانحدار يشير إلى أن اتجاهات التعليم المهني المتزايدة 

تؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من النتائج المحلي الإجمالي وفي الوقت نفسه ارتفاع معدلات البطالة. لذلك تحتاج الحكومة 

المغربية إلى توفير المزيد من فرص العمل في القطاع الصناعي، ويشكل أكثر تحديدا في القطاعات التي يدرب فيها 

الشباب.

وفي قطر، تؤذي نسبة التعليم المهني إلى التعليم العام إلى زيادة في المتسربين من المدارس. ويوضح تحليل الانحدار إلى أن 

المزيد من التعليم المهني يؤدي إلى الحد من الطلاب خارج المدرسة. وهذا هو الحال أيضا في سوريا. بالإضافة إلى ذلك، 

يؤدي المزيد من التعليم المهني إلى انخفاض نصيب الفرد من النتائج المحلي الإجمالي في قطر.

في تونس والإمارات العربية المتحدة، لم يتم العثور على روابط سببية. ومع ذلك، يؤدي التعليم المهني في تونس إلى ارتفاع 

نصيب الفرد من النتائج المحلي الإجمالي، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، يؤدي المزيد من التعليم المهني إلى انخفاض 

نمو النتائج المحلي الإجمالي وزيادة فرص العمل.

بطالة الشباب ومحدداته:

III. أتجاهات البطالة في الدول العربية:

1) أتجاهات البطالة في الدول العربية:

تصف مساهمة (2017a) Harkat و Driouchi حالة البطالة في السنوات السابقة أبتداء من عام 1960 في الاقتصادات العربية. وتشير النتائج إلى أن البلدان ذات معدلات البطالة المنخفضة هي البحرين، قطر، عمان، الكويت، الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. أما بالنسبة للبلدان التي لديها نسب متفجر لمعدلات البطالة فيها هي مصر، ليبيا، موريتانيا، السودان، اليمن. وأخيراً، فالبلدان التي ترفع فيها معدلات البطالة بين البلدان العربية هي الجزائر، العراق، المغرب، تونس، وفلسطين.
يحلل بحث الأشخاص السببية بين الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاماً والمتغيرات الأخرى. هذه المتغيرات هي اجتماعية، تكنولوجية، سياسية، وأقتصادية.

المتغيرات السياسية في الاستقرار السياسي الذي يقيم احترامات زعزع استقرار الحكومة على طريق وسائل العنف، سيادة القانون التي تتيح مدى القانون الذي يحكم الاقتصاد، فعالية الحكومة التي تقيس مدى العلاقة بين الخدمات العامة والمدنية، فائدة الضغط السياسي، الدولة التنظيمية التي تقيس الدعم المقدم من القطاع الخاص من قبل الحكومة، وسيطرة على الفساد الذي يقيس القوة التي يمارسها القطاع الخاص.

في الجزائر، لدى البطالة سببية مزدوجة مع خدمة الإنترنت، تنبث البطالة بمصطلح الاستقرار السياسي داخل البلد. أما بالنسبة للبحرين، فإن الرتب الثاني والرابع هو البطالة التي تتبين في خدمة الإنترنت. أما بالنسبة إلى مصر فخدمة الإنترنت هي الذي تسبب البطالة، في حين أن هذا المتغير الأخير بسبب جودة تنظيمية.

في العراق، تنبث بطالة الشباب عن الخدمة التنظيمية وتودي إلى فعالية الحكومة. ولكن بالنسبة للأورين، فإن كلاً من التعليم و فعالية الحكومة يؤديان إلى البطالة التي تودي في المقابل إلى الاستقرار السياسي.

وفي الكويت، تودي البطالة إلى السيطرة على الفساد، وفي بطالة الشباب في لبنان تنبث عن سيادة القانون والاستقرار السياسي. أما بالنسبة ليبيا، فإن البطالة الشريحة الأصغر لديها علاقة مزدوجة مع الهجرة الصافية، وهي ناجمة عن فعالية الحكومة، خدمة الإنترنت، سيادة القانون، والاستقرار السياسي.

أما بالنسبة لسوريا، فإن البطالة تودي إلى الهجرة الصافية، وجودة التنظيمية، فعالية الحكومة، وهي ناجمة عن خدمة الإنترنت. ولكن في الإمارات العربية المتحدة، تتبين البطالة في خدمة الإنترنت، والاستقرار السياسي.

وفي فلسطين، يتسبب التعليم في البطالة، والبطالة تسبب الهجرة الصافية. وأخيراً في اليمن، تعاني بطالة الشباب من علاقة مزدوجة مع الاستقرار السياسي، وهي ناجمة عن خدمة الإنترنت، فعالية الحكومة، ومكافحة الفساد.

الشباب العرب الذين ليسوا في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب:

وتوتوات "NEETs" هم أولئك الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 غير المتعلمين، وليس في العمل، وليس لديهم التعليم المهني أو التدريب. هؤلاء الأفراد موجودون بمعدلات أعلى في الاحتجاجات العربية بالمقارنة مع باقي بلدان العالم. وسبب الافتقار إلى البيانات التي تقيس معدلات القادة، فإن سوءامه من مساهمة كل بلد عربي.
(1) اتجاهات الشباب العرب الذين ليسوا في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب في الاقتصادات العربية:

تحل مساهماً (2017d) Harkat و Driouchi اتجاهات هذه الفترة من الشباب في الاقتصادات العربية. وتشير النتائج إلى أن بعض البلدان العربية لديها اتجاهات متزامنة. وهذه البلدان هي مصر، الكويت، لبنان، ليبيا، عمان، قطر، سوريا، تونس، واليمن. ولكن بالنسبة للجزائر، فإن لديها اتجاهات متضاربة. أما بالنسبة للبلدان الأخرى المتبقية وهي البحرين، العراق، الأردن، موريتانيا، المغرب، المملكة العربية السعودية، السودان، الإمارات العربية المتحدة، وفلسطين، فلا توجد اتجاهات هامة. وتوضح الرسم البياني التالي (الرسم البياني 1) عدد السكان في المجموعة العمرية 15-24 سنة من الشباب العرب الذين ليسوا في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب في البلدان العربية.

الرسم البياني 1: عدد الشباب العرب الذين ليسوا في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب 15-24 في الاقتصادات العربية:

(2) الروابط السببية بين الشباب العرب الذين ليسوا في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب، والمتغيرات الاجتماعية والسياسية:

تحل مساهماً (2017c; 2017d) Harkat و Driouchi الصلاس السببية بين برامج التعليم والتدريب المهني وغيرها من المتغيرات التي تتعلق بالتعليم، الصحة، الإقتصاد، والتي تتعلق بالتعليم، الصحة، الإقتصاد، والسياسة.

فيما يتعلق بالجزائر، فإن النمط المتناقض لمعدلات الشباب ليس في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب يسبب في زيادة التعليم المهني والحاجة التنظيمية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإفتقاد على الصحة يؤدي إلى انخفاض الشباب ليس في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب في هذا الاقتصاد. بالنسبة لمصر، فالتعليم العام هو الذي يؤدي إلى انخفاض معدل الشباب ليس في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب. أما في المملكة العربية السعودية، فإن أقل نسبة من
الشباب ليس في العمل، وليس في التعليم، وليس في التدريب، فيما ينطبق

أيضاً على القوى العاملة في فلسطين لم يتم العثور على أي إصابات.

وفي البحرين، تسبب التعليم العام في الشباب ليس في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب، بينما تسبب هذه الفترة الأخيرة في القوى العاملة. وفي العراق والسعودية والكوتم لم يتم العثور على أي إصابات. ولكن بالنسبة للبنان، فإن الشباب ليس في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب.

أما في ليبيا، فإن السيطرة على السادة تسبب في الشباب ليس في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب، وهو عكس ذلك في قطر. لكن في سوريا، الشباب ليس في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب، تسبب في سيادة القانون، وهي ناجحة عن الاستقرار السياسي. في تونس، بسبب العدد المتزايد من الشباب ليس في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب في عدم الاستقرار السياسي. وهذا هو الحال بالنسبة للدولة الامارات العربية المتحدة، ولكن في هذا الاقتصاد الآخرين، تسبب الشباب ليس في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب أيضاً في الإفراز على التعليم ومكافحة الفساد، وهي ناجحة عن الجودة التنظيمية. أما في اليمن، فإن الإفراز على السلام، والجودة التنظيمية، والاستقرار السياسي، تسبب في حدوث الشباب ليس في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب، ولكن فيما يتعلق بالمغرب، فإن الشباب ليس في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب له علاقة سلبية مزدوجة مع فعالية الحكومة وتسبب كذلك الاستقرار السياسي، الجودة التنظيمية، وسياحة القانون.

أما فيما يتعلق بسلطة عمان، فليس هذا الشباب ليس في التعليم، وليس في التدريب، علاقة سلبية مزدوجة مع عدلية الحكومة، كما أنها تسبب سيادة القانون، وهي ناجحة عن الجودة التنظيمية. في موريتانيا، تسبب هذه الفئة من الشباب في السيطرة على السادة، وهي ناجحة عن الاستقرار السياسي. وآخرين، في الأردن، تسبب الشباب ليس في التعليم، وليس في العمل، وليس في التدريب في الاستقرار السياسي، وهو ناجحة عن الجودة التنظيمية والرقابة على القضايا.

الشباب والاندیمغرافي في البلدان العربية:

V. 

تناولت مساحة (2017c) Driouchi Harkat العادات المديغرافي في الاقتصادات العربية. وبحكم التعريف، فإن العادات المديغرافي هو تأثراً للغرض التي تحدث في فترة زمنية محددة عندما تتفاوت معدلات العمودية والوفيات، مما يؤدي إلى انخفاض عدد السكان المعظم وزيادة عدد السكان في سن العمل. وهذا يعني أن هناك المزيد من الموارد المتاحة لجيل الأصغر إلى جانب وجود المزيد من الفرص الوظيفية. وتؤدي جميع هذه المحددات إلى تضاعف النمو الاقتصادي إذا ما خصصت الموارد على نحو سليم، كما إذا ظهرت استراتيجيات وسياسات جديدة لدعم التنمية الاقتصادية.

1) فترات العادات المديغرافي في الاقتصادات العربية:


أما بالنسبة لسوريا وتونس، فإن العائد الديمغرافي لا يزال قائما، وهو ما ينطوي على بقية البلدان التي هي السودان، الإمارات العربية المتحدة، فلسطين، واليمن.

العائد الديمغرافي والشباب في الاقتصادات العربية:

العائد الديمغرافي هو التحول في الهيكل العمري للسكان مع مرور الوقت الذي يميز بقواعد أرق، وتركز هاين على السكان في سن العمل، أو سكان الفئة العمرية 15-64. ويؤدي هذا التحول الديمغرافي إلى تغيير في تخصيص الموارد في التعلم، الوضعية، والرعاية الصحية من قبل الحكومات. ويمكن لهذه التغيرات في ديم없이ات السكان أن يكون لها تأثير كبير على الشريحة الأصغر سنًا. وتحلل مساهمة Harkat (2017e) Driouchi (2017-2018) أثر التحول الديمغرافي على عوامل الشباب والشابات، إلى جانب مقارنهم في سوق العمل والتعليم. و يتلك من خلال تحليل العلاقة السيبية بين هذه المتغيرات ونسبة الإعالة، أو عدد المعلمين، أو السكان الذين تراوح أعمارهم بين 14-40، على عدد المستقلين، أو السكان في سن العمل.

بالنسبة للجزائر، نسبة الإعالة لها علاقات مزدوجة مع مشابهة الشباب في القوى العاملة، وتشمل في زيادة في التعليم الثانوي مع التركز على مشابهة الأطفال في التعليم الثانوي العام. ولكن في البحرين، تمت نسبة الإعالة إلا إلى زيادة مشاركة الأطفال في التعليم العام الابتدائي والثانوي. وفي مصر، تمت نسبة الإعالة إلى زيادة التعليم المهني الثانوي وزيادة مشاركة الأطفال في التعليم الثانوي. وبالنسبة للعراق، فإن نسبة الإعالة هي التي تسبب مشابهة الشباب في القوى العاملة.

و فيما يتعلق بالأردن، فإن نسبة الإعالة لا تؤدي إلا إلى زيادة مشاركة الأطفال في التعليم الثانوي والتعليم الثانوي العام. وفي الكويت، نسبة الإعالة تؤدي إلى زيادة في التعليم المهني الثانوي.

وفي لبنان، تمت نسبة الإعالة إلى زيادة مشاركة الشباب في القوى العاملة، وزيادة مشاركة الأطفال في التعليم الثانوي. وفي ليبيا، تمت نسبة الإعالة إلى ارتفاع معدلات بطالة الذكور والإناث وتشمل في زيادة مشاركة الشباب في القوى العاملة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة الإعالة تسبب أيضاً في التعليم الثانوي في ليبيا. أما بالنسبة لسوريا، فإن نسبة الإعالة تؤدي إلى زيادة التحاقهم بالتعليم الثانوي.

وفيما يتعلق بالغرب، فإن نسبة الإعالة تسبب في زيادة عملة الذكور والإناث إلى جانب زيادة مشاركة الشباب في القوى العاملة وزيادة التحاقهم بالتعليم المهني الابتدائي والثانوي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة الإعالة تسبب أيضاً في زيادة مشاركة الأطفال في التعليم العام الابتدائي والثانوي في المغرب.

وفيما يتعلق بعمان، فإن نسبة الإعالة تسبب في مشاركة الشباب في القوى العاملة، والزيادة في التحاقهم بالتعليم الثانوي. وفي قطر، تمت نسبة الإعالة إلى مشاركة الشباب في القوى العاملة، وزيادة مشاركة الأطفال في التعليم المهني الابتدائي والثانوي.

وفي دول المملكة العربية السعودية، تمت نسبة الإعالة إلى زيادة في الاتصال بالتعليم الثانوي.
في السودان، سوريا، وتونس، تؤدي نسبة الإعاقة إلى مشاركة الشباب في القوى العاملة، بالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة الإعاقة تؤدي إلى زيادة الاتصال بالتعليم الثانوي وزيادة مشاركة الإناث في التعليم الابتدائي في السودان، وفي سوريا أيضًا، تؤدي نسبة الإعاقة إلى الزيادة في التعليم الابتدائي والتعليم المهني الثانوي.

وفي تونس، تؤدي نسبة الإعاقة إلى زيادة التعليم الثانوي وزيادة مشاركة الإناث في التعليم الثانوي العام. وفي الإمارات العربية المتحدة، تؤدي نسبة الإعاقة إلى انخفاض معدل البطالة بين الشباب والإناث، وزيادة مشاركة الشباب في القوى العاملة، وزيادة مشاركة الإناث في التعليم العالي.

وبالنسبة للفلسطينيين، فإن نسبة الإعاقة تتساهم في زيادة مشاركة الشباب في القوى العاملة، والزيادة في الإتحاد بالتعليم الابتدائي، وزيادة مشاركة الإناث في التعليم المهني الثانوي وثانية العامة. وأخيرًا في اليمن، تؤدي نسبة الإعاقة إلى زيادة مشاركة البنات في القوى العامة في حين أن مشاركة الشباب في القوى العامة تؤدي إلى نسبة الإعاقة.

الخاتمة والمناقشة:

وتلخص المسألة التالية نتائج العديد من المساهمات المتعلقة بالشباب العربي. ويثير هذا البحث إلى مدى إدماج الشباب في التعليم والعمل، ويدفع هذا البحث أيضًا الشباب المستبعدين غير العاملين وغير المتظمين وغير المدررين.  

تتشير النتائج التحليلية أن الشباب العربي له نفس القيم والمبادئ مثل الأجيال الأخرى. ولكن فيما يتعلق بصناعات العمل، فإن الشباب لديهم مخاطر مختلفة تماما عن أقدم الأجيال. وتتميز هذه الأجيال الجديدة بانخفاض المزيد من المبادرات والمرونة، والعمل في فرق، وفي الوقت نفسه، الجيل  

وأيضاً، إن الاعتداف بهذه الاختلافات يشير إلى القطاعين الخاص والعامة بما في ذلك الشركات والمنظمات لدخول أساليب وطرق جديدة في توظيف تشجيع الشباب في اتخاذ القرارات المختلفة إلى جانب تعزيز الإنتاجية، ويفهم بشكل تحليلي، تحتاج الاقتصادات العربية إلى تكييف أنواع التعليم وفقا لإمدادات سوق العمل، وفقاً لسبل المثال، يؤدي المزيد من التعليم المهني إلى متغيرات اقتصادية كتلة واجتماعية أفضل في الجزائر، الكويت، المغرب، سوريا، وتونس، هذا ليس هو الحال بالنسبة للبلدان المتبقية.

وينبغي للخبراء التعليمي أن تكون المعلومات التعليمية مع تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكتلة والاجتماعية، وعلى حاجة البلد، وعلى القطاعات القائمة، فعلى سبيل المثال، ينبغي للدول التي لديها قطاعات صناعية أكثر أن يركز على التعليم المهني.

كما أن وضع الشباب العربي غير واعٍ. ويعتبر على هذه الاقتصادات العربية أن تكون استراتيجياتها الخاصة بدعم الشباب للعوامل الاقتصادية، وملخص هذه البيانات إلى ذلك، تحتاج الاقتصادات العربية إلى دعم إنشاء المشارك

ويفهم بشكل تحليلي، تحتاج الاقتصادات العربية إلى تكييف أنواع التعليم وفقا لإمدادات سوق العمل، وفقاً لسبل المثال، يؤدي المزيد من التعليم المهني إلى متغيرات اقتصادية كتلة واجتماعية أفضل في الجزائر، الكويت، المغرب، سوريا، وتونس، هذا ليس هو الحال بالنسبة للبلدان المتبقية.

وينبغي للخبراء التعليمي أن تكون المعلومات التعليمية مع تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكتلة والاجتماعية، وعلى حاجة البلد، وعلى القطاعات القائمة، فعلى سبيل المثال، ينبغي للدول التي لديها قطاعات صناعية أكثر أن يركز على التعليم المهني.

ويفهم بشكل تحليلي، تحتاج الاقتصادات العربية إلى تكييف أنواع التعليم وفقا لإمدادات سوق العمل، وفقاً لسبل المثال، يؤدي المزيد من التعليم المهني إلى متغيرات اقتصادية كتلة واجتماعية أفضل في الجزائر، الكويت، المغرب، سوريا، وتونس، هذا ليس هو الحال بالنسبة للبلدان المتبقية.

وينبغي للخبراء التعليمي أن تكون المعلومات التعليمية مع تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكتلة والاجتماعية، وعلى حاجة البلد، وعلى القطاعات القائمة، فعلى سبيل المثال، ينبغي للدول التي لديها قطاعات صناعية أكثر أن يركز على التعليم المهني.

ويفهم بشكل تحليلي، تحتاج الاقتصادات العربية إلى تكييف أنواع التعليم وفقا لإمدادات سوق العمل، وفقاً لسبل المثال، يؤدي المزيد من التعليم المهني إلى متغيرات اقتصادية كتلة واجتماعية أفضل في الجزائر، الكويت، المغرب، سوريا، وتونس، هذا ليس هو الحال بالنسبة للبلدان المتبقية.

وينبغي للخبراء التعليمي أن تكون المعلومات التعليمية مع تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكتلة والاجتماعية، وعلى حاجة البلد، وعلى القطاعات القائمة، فعلى سبيل المثال، ينبغي للدول التي لديها قطاعات صناعية أكثر أن يركز على التعليم المهني.

ويفهم بشكل تحليلي، تحتاج الاقتصادات العربية إلى تكييف أنواع التعليم وفقا لإمدادات سوق العمل، وفقاً لسبل المثال، يؤدي المزيد من التعليم المهني إلى متغيرات اقتصادية كتلة واجتماعية أفضل في الجزائر، الكويت، المغرب، سوريا، وتونس، هذا ليس هو الحال بالنسبة للبلدان المتبقية.

وينبغي للخبراء التعليمي أن تكون المعلومات التعليمية مع تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكتلة والاجتماعية، وعلى حاجة البلد، وعلى القطاعات القائمة، فعلى سبيل المثال، ينبغي للدول التي لديها قطاعات صناعية أكثر أن يركز على التعليم المهني.
تستطيع أن تضطلع بجميع طلاب البلد. وبالتالي، ينبغي للحكومات التي تواجه هذا الوضع أن تزيد من إيقافها على التعليم.

وهناك تفسير آخر قد يشير إلى أن المدارس والجامعات لا تشجع الطلاب على إنهاء تدريبهم أو تشكيلهم بسبب وضع الطلاب المتخرجين. وفي حالة ما إذا كان العرض الوظيفي هو السبب الرئيسي لبرامج التعليم والتدريب المهني، فإنه يشير إلى وجود انخفاض في فرص العمل، وعلى الحكومات أن تشجع الاستثمارات الوطنية والأجنبية لخلق المزيد من فرص العمل.

وتبين المكاسب الديمقراطية أنها استفادت الشباب من حيث العمالات والتعليم. ولكن بالنسبة للبلدان التي ما زالت تعاني من هذه المكاسب الديمقراطية، ينبغي لها أن تحقق أقصى قدر من تخصيص الموارد للشباب للاستفادة من هذا النمو السريع.

وينبغي أن تقوم البلدان العربية بإجراء مزيد من البحوث حول اقتصادات الشباب من أجل تعزيق فهم وضع الشباب وإرساء قراراتهم وسياساتهم بشأن النتائج التجريبية.


Driouchi, A., Harkat, T. (2017c). Counting the NEETs for countries with no or less data, using information on unemployment of youth aged 15-24: The case of Arab countries. MPRA 79330.

Driouchi, A., Harkat, T. (2017d). Youth inclusion policies and NEETs' targeting requirements in Arab countries. MPRA 80622.


